

نموذج إجابات لامتحان "المدنيات"، رقم ٠٣٤١٠٣، ١٤١، ٠٢٤١٠١، ١١٨، ١١٧، صيف ٢٠٠٧  
זגם תשובות "אזרחות", מס' 034103, 141, 024101, 118, 117, קיץ תשס"ז

### توجيهات عامة

- يتضمّن هذا النموذج إجابات عن أسئلة الامتحان وتوجيهات لمنح العلامات .
- يعرض نموذج الإجابات مركّبات الإجابة الأساسية، ولا يتضمّن جميع المركّبات الممكنة .
- إذا كتب ممتحن معيّن في إجابته مركّباً لا يرد في نموذج الإجابات، على المصحّح أن يفحص إذا كان صحيحاً حسب الكتاب التدريسي واستشارة المصحّح الكبير .
- عند منح العلامة يجب الامتناع عن تأثيرات قد تنبع من خطّ يد أو أسلوب كتابي معيّن أو من طول الإجابة .
- عند منح العلامة يجب تقييم المطلوب من السؤال، وليس أكثر من ذلك .
- الخطّ المائل ( / ) يشير إلى إجابة بديلة ( كلّ إجابة من الإجابات تُقبل بنفس المدى ) . أجزاء الإجابة التي ترد بين قوسين ليست ضرورية للحصول على علامة كاملة .

### الفصل الأوّل

على الممتحن أن يجيب عن أحد السؤالين ١-٢ .

#### ١ . الحقّ الذي قدّم باسمه الزعيم العمّالي دعوى ضدّ عضو الكنيست :

للذكر - 15%
للشرح - 15%
للتعليل - 20%

ذكر الحقّ: الحقّ في السمعة الحسنة .

الشرح: من حقّ كلّ إنسان عدم تشويه سمعته وعدم المسّ بها بدون مبرر .

التعليل: ادّعى الزعيم العمّالي بأنّه ليس عنصرياً، لذلك أقوال عضو الكنيست ليست صحيحة، وأدّت إلى المسّ بمكانته بين جمهور العمّال .

#### نوع الحصانة التي رفضت المحكمة بسببه الدعوى :

للذكر - 15%
للشرح - 15%
للتعليل - 20%

ذكر نوع الحصانة: الحصانة الموضوعية .

الشرح: تُكسب عضو الكنيست حماية من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي تتعلّق بأعمال قام بها أو أقوال صرّح بها بحكم وظيفته أو لأداء مهمّته .

التعليل: جاءت أقوال عضو الكنيست في إطار وظيفته / في موضوع عامّ، ولذلك تنطبق عليها الحصانة الموضوعية .

٢. حق الطالب الذي تمّ المسّ به حسب ادّعائه:

للذكر - 15%  
للشرح - 15%  
للتعليل - 20%

ذكر الحقّ: الحقّ في التعليم.

الشرح: من حقّ كلّ إنسان أن يحصل على التعليم ليتمكّن من اكتساب المعرفة/المهارات الشخصية والاجتماعية التي تتيح له تلبية حاجاته مستقبلاً وأن يكون مواطناً مستقلاً.

التعليل: أوقف الطالب عن الدراسة في المدرسة، لذلك تمّ المسّ بقدرته على اكتساب التعليم.

المبدأ الديمقراطي الذي عمل باسمه مدير المدرسة:

للذكر - 15%  
للشرح - 15%  
للتعليل - 20%

ذكر المبدأ: مبدأ سلطة القانون.

الشرح: سلطات الحكم وجميع المواطنين في الدولة خاضعون بشكل متساوٍ للقانون الذي سنّته بطريقة ديمقراطية سلطة تشريعية منتخبة بانتخابات ديمقراطية.

التعليل: عاقب المدير الطالب لأنّه خرج في عطلة مناقضاً بذلك أنظمة وزارة المعارف (التي هي تشريع ثانوي/تُمنح في إطار قانون سنّ بطريقة ديمقراطية). بذلك أراد المدير الحفاظ على تطبيق مبدأ سلطة القانون.

أو:

عمل مدير المدرسة وفقاً للصلاحيّة التي منحتها إياها أنظمة وزارة المعارف التي هي تشريع ثانوي/تُمنح في إطار قانون سنّ بطريقة ديمقراطية. بذلك عمل المدير وفقاً لمبدأ سلطة القانون.

الفصل الثاني

على الممتحن أن يجيب عن ثلاثة من الأسئلة ٣-٧، وعن أحد السؤالين ٨-٩.

٣. أفضليات الحكومات التي تستند إلى ائتلاف واسع:

عرض أفضليتين - 40%+60%

- الائتلاف الواسع يعزّز شرعية الحكومة بين عامّة الجمهور.
- الائتلاف الواسع يعزّز الشعور بالمشاركة الوطنية، التي تنبع من اتفاق واسع في القضايا المطروحة على جدول البحث.
- الائتلاف الواسع الذي يشمل تمثيلاً للأحزاب التي تعبّر عن آراء مختلفة في قضايا تتعلق بالتصدّعات في المجتمع، يعكس الرغبة في جسر هذه التصدّعات.
- الائتلاف الواسع الذي يقوم على عدد كبير من الأحزاب، يقلّل من تبعية الحكومة لكلّ حزب من الأحزاب المشاركة في الائتلاف (بذلك يعزّز ثبات الحكومة).
- الائتلاف الواسع يقلّل عدد أعضاء الكنيست في المعارضة، وهذا يزيد من قوّة الحكومة على اتّخاذ القرارات وسنّ القوانين في الكنيست.

#### ٤. الفروق بين أمر غير قانوني وأمر غير قانوني بشكل قاطع:

شرح فرق واحد - 100%

- أمر غير قانوني هو أمر بتنفيذ عمل غير قانوني، بينما أمر غير قانوني بشكل قاطع هو أمر الانصياع له يناقض القيم الأخلاقية المقبولة/ ضمير كل إنسان عادي / "يرفر عليه علم أسود".
- من واجب الجندي الانصياع لأمر غير قانوني للحفاظ على الانضباط العسكري، لكن يُحظر عليه الانصياع لأمر غير قانوني بشكل قاطع (لأنه ليس أخلاقياً/ يناقض ضمير كل إنسان عادي / "يرفر عليه علم أسود").
- يُعاقب الجندي الذي لا ينصاع لأمر غير قانوني (لأن من واجبه الانصياع له حسب القانون)، لكنّه لا يُعاقب إذا رفض الانصياع لأمر غير قانوني بشكل قاطع (لأنه يُحظر عليه الانصياع له).
- لا يُعاقب الجندي إذا نفذ أمراً غير قانوني (لأن من واجبه الانصياع له حسب القانون)، بينما الجندي الذي ينصاع لأمر غير قانوني بشكل قاطع يُعاقب (لأنه يُحظر عليه الانصياع له).

#### ٥. أمثلة لتداخل صلاحيات بين سلطات الحكم في إسرائيل:

عرض مثاليين - 40% + 60%

- الكنيست هي السلطة التشريعية، بينما تتمتع السلطة التنفيذية حسب القانون بصلاحيات واسعة للتشريع الثانوي (أنظمة، قوانين مساعدة، أوامر وتشريع أنظمة الطوارئ).
- الكنيست هي السلطة التشريعية، إلا أنّ السلطة القضائية أيضاً تتناول التشريع القضائي في مسائل ليس هناك قانون صريح بخصوصها (كما في مسألة حقوق الإنسان والمواطن).
- الحكومة هي السلطة التنفيذية، إلا أنّ للسلطة القضائية أيضاً صلاحيات إدارية تنفيذية في مسائل دائرة الإجراء (הוצאה לפועל) (كإعطاء تعليمات لتنفيذ دفع النفقة).
- الحكومة هي السلطة التنفيذية، إلا أنّ للكنيست أيضاً صلاحيات لتشريع قوانين تُعتبر بمثابة قرار تنفيذي إداري (مثل قانون نقل رفات هرتسل، 1949).
- الصلاحيات القضائية تملكها السلطة القضائية، لكنّ الكنيست أيضاً تملك صلاحيات قضائية: محاكمة الرئيس أو مراقب الدولة وتنحيتها عن وظيفتهما/ رفع حصانة عضو كنيست أو إبعاده عن عمله.
- الصلاحيات القضائية تملكها السلطة القضائية، ولكن للحكومة أيضاً صلاحيات قضائية في إطار المحاكم الخاصة (في مجال الضرائب/ الحقوق الاجتماعية/ المحاكم السلوكية لمستخدمَي الدولة).

#### ٦. شروط ضرورية لقيام دولة ذات سيادة:

عرض شرطين - 40% + 60%

- المساحة الإقليمية: مساحة في حدود واضحة.
- السكان: يجب أن يكون في كل دولة سكان ثابتون يتمتعون بمكانة قانونية متعارف عليها/ معظمهم مواطنون وأقلية تقيم بشكل دائم في الدولة.
- السلطة: هيئة تتحكّم بواسطة مؤسساتها، وينطبق ذلك على المساحة وعلى السكان.
- الاستقلالية: تملك الدولة حرّية التصرف في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون الخضوع لدولة أخرى.

## ٧. أحكام حُدِّدت في القانون لضمان تحقيق الحق في الإجراء القانوني المنصف:

عرض حكيمين – 40%+60%

- عدم معاقبة شخص (بالسجن أو بفرض غرامة) بدون محاكمة.
- عدم إجراء تفتيش في بيت شخص بدون أمر من القاضي.
- اعتقال شخص من قبل الشرطة محدد لمدة 24 ساعة، وبعدها يجب أن يمثل المعتقل أمام القاضي.
- من حق الشخص معرفة التهمة الموجهة له، ليعرف كيف يتصرف لئلا يدين نفسه.
- يحق للمتهم أن يمثل قضاياً من قبل محام.
- الحق في محاكمة علنية/الإجراء القانوني الذي تتخذه الدولة ضد شخص يكون عرضة للانتقاد العام.
- الحق في أن ينظر في المحاكمة قضاة غير تابعين لأحد/ليس لديهم علاقة شخصية بالقضية (بما في ذلك مبدأ رهن القضاء).
- الحق في الالتماس لسلطات قضائية لتقديم شكوى على إجحاف ارتكبه شخص آخر أو سلطة حاكمة.
- من حق الشخص الذي أُدين في محكمة معينة أن يعترض على إدانته في محكمة أعلى.
- القانون هو الذي يوجه القضاة في عملهم.
- الجميع متساوون أمام القانون.

## ٨. أسباب لتبني الديمقراطية غير المباشرة وليس الديمقراطية المباشرة:

عرض سببين – 30%+30%

- كبر عدد السكان لا يُتيح جمع كل المواطنين لاتخاذ القرارات، لذلك هناك حاجة لعدد محدد من الممثلين.
- كمية المعلومات والمعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات في المسائل المختلفة هي هائلة، ولا يملك معظم الجمهور القدرة على اكتسابها طوال الوقت. لذلك هناك حاجة لممثلين يكرسون وقتهم لاكتساب هذه المعرفة.
- تعقيد المشكلات التي على الدولة الحديثة مواجهتها توجب توفّر التأهيل والمهارة المهنية التي يفتقر إليها معظم الجمهور، لذلك هناك حاجة لممثلين مهنيين وذوي مؤهلات لإدارة الدولة.
- لاتخاذ قرارات صائبة يجب معرفة الجهاز السياسي جيداً، بينما معظم مواطني الدولة يجهلونه ولا يهتمون ولا يتدخلون به. لذلك، هناك حاجة لممثلين يعرفون مبنى السلطة وبإمكانهم العمل بنجاعة.

## كيف تحقّق الديمقراطية غير المباشرة مبدأ حكم الشعب:

للشرح – 40%

- يحقّق الشعب حكمه بانتخاب ممثليه للبرلمان (وهم بدورهم يعيّنون السلطة التنفيذية) / ينتخب الشعب رئيس السلطة التنفيذية، وصلاحيات الممثلين/أعضاء السلطة التنفيذية للعمل تنبع من الشعب وليس من نفوذهم.

## ٩. آراء تؤيد وجود دستور في إسرائيل :

شرح رأي واحد - 30%

- يجب أن يكون في إسرائيل دستور ديمقراطي، لأنّ وجود دستور ديمقراطي في إسرائيل هو شرط لضمان حقوق الفرد والأقلية / لتقييد سلطات الحكم / لخلق معايير وقيم للدولة الديمقراطية.
- يجب أن يكون دستور في إسرائيل لأنه يساهم في بلورة استعداد المواطنين للعيش معاً / يقلص الفجوات بين أفراد الشعب.

## آراء تعارض وجود دستور في إسرائيل :

شرح رأي واحد - 30%

- لا يجب أن يكون دستور في إسرائيل لأنه يمسّ سيادة الكنيست / يقيّد قدرة السلطة على العمل.
- لا حاجة لدستور في إسرائيل، لأنّ التوراة هي الدستور الوحيد الملزم للشعب اليهودي، لذلك لا يجب سنّ دستور من صنع الإنسان (موقف اليهود الحرديم).

## مميّزات قانون الأساس التي تجعل منه قانوناً دستورياً :

عرض مميّز واحد - 40%

- للقانون مضمون دستوري، لأنه يتناول حماية حقوق الإنسان والمواطن / يعزز نظام الحكم في إسرائيل كنظام ديمقراطي / يعزز كون إسرائيل دولة يهودية.
- للقانون مكانة فوقية لأنه يمكن تغييره بأغلبية مطلقة أو خاصة فقط / قانون محمي.
- للقانون مكانة فوقية لأنه يتضمنّ فقرة تقييد تمنع سنّ قانون يتناقض مع القيم والمبادئ التي تتجلّى في القانون.

## الفصل الثالث

على המתحن أن يجيب عن اثنين من الأسئلة ١٠-١٢، أو عن اثنين من الأسئلة ١٣-١٥.

## ١٠. الحقّ الذي حكمت محكمة العدل العليا باسمه في الالتماس الأوّل :

للذكر - 20%

للتعليق - 30%

ذكر الحقّ : الحقّ في حرية التعبير / حرية التظاهر.

التعليق : حكمت المحكمة أنه على الدولة / الشرطة تمويل تكاليف تأمين الاجتماع الجماهيري، لأنّ الدولة ملزمة بتحقيق حقّ المواطنين في القيام باجتماعات جماهيرية. قيام الاجتماعات الجماهيرية هو تحقيق الحقّ في حرية التعبير / حرية التظاهر ( التي هي أحد حقوق الإنسان والمواطن ).

## المبدأ الذي حكمت محكمة العدل العليا باسمه في الالتماس الثاني :

للذكر - 20%

للتعليق - 30%

ذكر المبدأ : مبدأ فصل السلطات.

التعليق : رفضت المحكمة الالتماس بادعاء أنها لا تستطيع الحكم في مسألة على أعضاء الكنيست الحسم فيها. من هنا نرى أنّ المحكمة تحترم مبدأ فصل السلطات ولا تتدخل في مسائل هي من صلاحية السلطة التشريعية.

أو :

ذكر المبدأ : مبدأ تقييد السلطة.

التعليق : رفضت المحكمة الالتماس بادعاء أنها لا تستطيع الحكم في مسألة على أعضاء الكنيست الحسم فيها. من هنا نرى أنّ المحكمة تحافظ على مبدأ فصل السلطات الذي هو أحد وسائل تطبيق مبدأ تقييد السلطة.

### ١١. الموقفان في الجدل في مسألة تحقيق الحقوق الاجتماعية:

للشرح – 30%+30%  
 للتعليل – 20%+20%

- **الشرح:** تدعي وزارة الصحة بأن الدولة ليست ملزمة بتحقيق الحقوق الاجتماعية / يمكنها تحقيقها وفقاً لاعتباراتها. ينبع هذا الموقف من التوجه الذي لا يرى في الحقوق الاجتماعية جزءاً من الحقوق الطبيعية.
- التعليل:** تدعي وزارة الصحة بأن الدولة ليست ملزمة بتحقيق حقوق من نوع الحق في العلاج الطبي. أي أنّ وزارة الصحة لا ترى في الحقوق الاجتماعية حقوقاً طبيعية يستحقها كلّ إنسان / مواطن (بدون اعتبارات الدولة).
- **الشرح:** يدعي كاتب المقال بأنّ على الدولة تحقيق الحقوق الاجتماعية. ينبع هذا الموقف من التوجه الذي يرى في الحقوق الاجتماعية جزءاً من الحقوق الطبيعية.
- التعليل:** يذكر كاتب المقال بأنه يتوجب على الدولة أن تحقق الحق في العلاج الطبي والحق في إقامة الاجتماعات الجماهيرية بنفس المدى. من هنا يرى كاتب المقال فيهما حقوقاً طبيعية.

### ١٢. التوجه الاجتماعي – الاقتصادي للحكومة:

للذكر – 30%  
 للشرح – 30%  
 للتعليل – 40%

- ذكر التوجه:** التوجه الليبرالي.
- الشرح:** يشدد هذا التوجه في الأساس على مبدأ الحرية والتحقيق الذاتي للأفراد في المجتمع على حساب قيمة المساواة من الناحية الاقتصادية – الاجتماعية.
- التعليل:** يدعي كاتب المقال بأنّ الدولة تتبّع سياسة اجتماعية – اقتصادية تشدد على المنافسة الاقتصادية الحرة / على حرية الفرد في المجال الاقتصادي، على حساب قيمة المساواة / تقليص الفجوات الاقتصادية بين أفراد المجتمع. من هنا نرى أنّ الحكومة تتبّع توجّهاً ليبرالياً.

### ١٣. نوع القومية الذي يؤيده كلّ واحد من طرفي الجدل:

للعرض – 30%+30%  
 للتعليل – 20%+20%

- **عرض نوع القومية:** ثمة مجموعات تؤيد القومية السياسية التي تعتمد في الأساس على أسس اختيارية مثل القيم والأيدولوجيا (وبمدى أقل على أسس إثنية).
- التعليل:** تطالب هذه المجموعات بتعريف إسرائيل مجدداً كدولة ديمقراطية فقط، بدون مؤشرات يهودية التي هي مؤشرات إثنية. من هنا، نرى بأنّ نوع القومية الذي تؤيده هذه المجموعات هو القومية السياسية.
- **عرض نوع القومية:** يؤيد كاتب المقال القومية الإثنية التي تعتمد في الأساس على أسس لإرادية، كالتاريخ واللغة والأصل المشترك، وبمدى أقل على أسس اختيارية كالقيم والأيدولوجيا المشتركة.
- التعليل:** يدعي كاتب المقال بأنّ للقومية اليهودية (التي هي الأكثرية في الدولة) الحق في الحفاظ على مميزاتها الإثنية القومية وتشكيل الهوية القومية لدولتها.
- ملاحظة للمصحح:** تعليل رأي الكاتب من خلال دحض القومية السياسية فقط، يُمنح 10% من العلامة.

١٤ . المبدأ الديمقراطي الذي يعتمد عليه كل واحد من طرفي الجدل:

للذكر – 20%+20%  
للتعليق – 30%+30%

– ذكر المبدأ الديمقراطي: مبدأ المساواة.

**التعليق:** المجموعات التي تطالب بتغيير هوية دولة إسرائيل تدّعي بأنّ كونها دولة يهودية يؤدي إلى تمييز المواطنين غير اليهود. من هنا، تعتمد هذه المجموعات على مبدأ المساواة.

ذكر المبدأ الديمقراطي: مبدأ حسم الأكثرية.

**التعليق:** يدّعي كاتب المقال بأنّ من حقّ اليهود تشكيل الهوية القومية للدولة، حتّى ولو عارضت الأقلية ذلك. أي أنّ القرار بالنسبة للهوية القومية للدولة يتّخذ حسب إرادة الأكثرية (حتّى لو كان ذلك بعدم موافقة جميع المواطنين).

١٥ . السياسة التي يجب اتّخاذها لتقليص الفجوة القائمة في إسرائيل بين اليهود ومجموعات الأقليات:

للذكر – 30%  
للشرح – 30%  
للتعليق – 40%

ذكر السياسة: التفضيل المصحّح.

**الشرح:** منح تعامل مفضّل لفترة محدودة لمجموعة تعرّضت لإجحاف في الماضي من قبل الدولة، وذلك لتقليص الفجوة بين هذه المجموعة وسائر المواطنين.

**التعليق:** يدّعي كاتب المقال بأنّه يجب زيادة الميزانية التي تُمنح لمجموعات الأقليات التي هُضمت حقوقها في الماضي، وذلك لفترة محدودة، لتقليص الفجوة القائمة بينها وبين اليهود، أي يجب منح تعامل مفضّل لفترة محدودة لمجموعات الأقليات التي هُضمت حقوقها / تعرّضت للتمييز في الماضي، ليتساوى وضعها مع وضع مواطني الدولة اليهود.

### الفصل الرابع

على الطالب أن يجيب عن اثنين من الأسئلة ١٦-١٩.

١٦ . مرّكب الهوية الذي ينعكس في أقوال الابن:

للذكر – 30%  
للشرح – 30%  
للتعليق – 40%

ذكر المرّكب: مرّكب المواطنة.

**الشرح:** يعبر مرّكب المواطنة عن الرباط بين الإنسان والدولة (وليس القومية أو الدين).

**التعليق:** قال الابن بأنّه يشعر بتضامن مع الدولة / يرغب في المساهمة بنصيبه في حمايتها. في هذه الأقوال ينعكس مرّكب المواطنة للهوية.

**١٧. الشرط لقيام انتخابات ديمقراطية الذي تمّ المسّ به، حسب ادعاء ممثلي منظمات المعاقين:**

للذكر - 30%
للشرح - 30%
للتعليق - 40%

ذكر الشرط: انتخابات عامّة.

**الشرح:** يحقّ لجميع مواطني الدولة المشاركة في التصويت للمؤسّسات المنتخبة في الدولة.  
**التعليق:** نصف صناديق الاقتراع لا تتيح للمعاقين الذين يستخدمون مقعداً للمعاقين الوصول إليها، لذلك مُنع منهم حقّ الانتخاب.

**١٨. المبدأ الذي أقال رئيس الحكومة باسمه الوزير:**

للذكر - 30%
للشرح - 30%
للتعليق - 40%

ذكر المبدأ: مبدأ المسؤولية الحكومية / المسؤولية الجماعية.

**الشرح:** تتحمّل الحكومة بأكملها المسؤولية عن جميع القرارات والأعمال التي قامت بها ونفّذتها باعتبارها هيئة واحدة، وكذلك عن عمل كلّ واحد من الوزراء. يتقبّل الوزراء سلطة الحكومة وقراراتها، ولا يجوز لهم التصويت في الكنيست ضدّ قرارات أقرّت بالأغلبية في الحكومة أو معارضتها علناً.  
**التعليق:** صوّت الوزير ضدّ مشروع الحكومة الذي أُقرّ بأغلبية الأصوات في الحكومة. بذلك أخلّ بمبدأ المسؤولية الجماعية الذي يمنعه من الاعتراض / التصويت في الكنيست ضدّ قرار الحكومة بعد إقراره.

**١٩. الوسيلة التي أمر وزير الدفاع بتفعيلها:**

للذكر - 30%
للشرح - 30%
للتعليق - 40%

ذكر الوسيلة: الاعتقال الإداري.

**الشرح:** اعتقال احترازي، بدون تقديم لائحة اتّهام / التقديم للمحاكمة، لمنع خطر على أمن الدولة أو الجمهور.  
**التعليق:** أمر وزير الدفاع باعتقال زعماء المجموعة لفترة محدّدة وبدون محاكمة، لأنّه وصلته معلومات عن نيّة المجموعة القيام بأعمال تمسّ بسلامة الجمهور. هذا اعتقال إداري (الذي يقوم به الوزير من واقع صلاحيته لضمان أمن الدولة).



דגם תשובות, אזרחות, קיץ תשס"ז, מס' 034103, 141, 024101, 118, 117  
نموذج إجابات، المديريات، صيف ٢٠٠٧، رقم ٠٣٤١٠٣، ١٤١، ٠٢٤١٠١، ١١٨، ١١٧